

المركز الجامعي مغنية - معهد الحقوق والعلوم السياسية

المحاضرة الأولى

مقياس قانون المسؤولية الإدارية (السداسي الثاني)

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون عام

من إعداد الدكتور: بوزيدي خالد

أستاذ محاضر قسم "أ"

السنة الجامعية: 2023-2024



المعايير الفقهية للتمييز

بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي

لقد تباين موقف الفقه بشأن معايير التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي إلى أربعة اتجاهات فقهية أساسية.

1- معيار القصد السيئ (النية)

أساس التمييز 

يعتمد على فكرة **القصد أو النية** لدى الموظف المرتكب للخطأ:

- **خطأ شخصي:** إذا قصد الموظف عن سوء نية الإضرار بالغير.
- **خطأ مرفقي:** إذا قام بالعمل بحسن نية ولم يقصد الإضرار.

! النقد الموجه:

معياري داخلي نفسي يصعب التثبت منه، كما أنه يستبعد الأخطاء الجسيمة من دائرة "الأخطاء الشخصية" إذا كانت النية حسنة.

2- معيار الخطأ المنفصل عن الوظيفة

الانفصال المعنوي

يكون الخطأ شخصياً إذا كانت الوظيفة تتطلب القيام بالعمل ولكن لغرض آخر (الانحراف بالسلطة).

الانفصال المادي

يكون الخطأ شخصياً إذا وقع خارج أوقات الدوام الرسمي، أو في أعمال لا تتطلبها الوظيفة أصلاً.

النقد الموجه:

لا يعتبر الأخطاء الجسيمة المتصلة بالوظيفة أخطاءً شخصية، مما قد يؤدي إلى إفلات الموظف من المسؤولية الشخصية في حالات فادحة.

تطبيقات من القضاء الإداري الفرنسي

أبرز قرارات محكمة التنازع الفرنسية المكرسة لمعيار الانفصال:

📌 قضية Prefit de la Cotedor

قرار صادر بتاريخ 22 أبريل 1910، والذي عزز التوجه القضائي في التمييز بين نوعي الخطأ.

📌 قضية Lalande

قرار صادر بتاريخ 04 ديسمبر 1897، ويعد مرجعاً في تكريس فكرة الانفصال المعنوي للخطأ.

3- معيار الغاية (الهدف)



مبدأ الغاية

يركز على الهدف النهائي للموظف من وراء سلوكه:

- **خطأ شخصي:** إذا استهدف الموظف تحقيق مصلحة خاصة.
- **خطأ مرفقي:** إذا استهدف الموظف تحقيق المصلحة العامة للمرفق.

⚠️ النقد الموجه:

معيار داخلي ونفسي مماثل لمعيار النية، ولا يدرج الأخطاء الجسيمة ضمن الأخطاء الشخصية طالما كان الهدف "المصلحة العامة".

4- معيار جسامة الخطأ

فلسفة المعيار



يعتمد على الطبيعة المادية والكمية للخطأ المرتكب:

- **الخطأ الجسيم:** يعتبر خطأً شخصياً يسأل عنه الموظف في ماله.
- **الخطأ البسيط:** يعتبر خطأً مرفقياً تتحمله الخزينة العامة.

🔍 النقد الموجه:

لا يساير دائماً موقف القضاء الإداري؛ حيث يعتبر القضاء أحياناً الأخطاء الجسيمة "مرفقية" بهدف ضمان تعويض المتضرر من الإدارة.

ملخص المعايير الفقهية للتمييز

المعيار الفقهي	ضابط الخطأ الشخصي	ضابط الخطأ المرفقي
القصد السيئ	توفر نية الإضرار بالغير	العمل بحسن نية
الانفصال عن الوظيفة	انفصال مادي أو معنوي (هدف مغاير)	اتصال وثيق بأعمال الوظيفة
الغاية	تحقيق مصلحة خاصة للموظف	تحقيق المصلحة العامة
جسامة الخطأ	إذا كان الخطأ جسيماً وفادحاً	إذا كان الخطأ هيناً وبسيطاً

نهاية المحاضرة الأولى:

المعايير الفقهية للتمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي

الدكتور بوزيدي خالد

معهد الحقوق والعلوم السياسية

المركز الجامعي مغنية